طلب التكليف عن عقول اضداد عن طلب دواعه فان اكثر الناس
يبقون ويتكاسلون في افعال المكلف به فكيف بطلب
التكليف به والدوام عليه (قوله والمشهور ان الحملة الخ) جملة
معطوفة على الجملة السابقة وهي قوله ثم المذكور في كلام المشايخ
الخ ومقصود الشارح هو ايراد روايتين مخالفتين في شأن الحملة التي
(قوله المرادة في اغلب استعمالات المشايخ) الاولى ان يقال المرادة
الظاهرة في استعمالات الشارع او الكلام في الحملة المذكورة في القرآن
والحديث دون المذكورة في كلام المشايخ (قوله ثم اماتته) اي ثم
اصلح له اماتته قبل التكليف او بعد عقل قبله (قوله حصل
فعل ماض في محل رفع خبر المبتدأ وهو فاء ومحل الجملة (قوله فلا حاجة
في مثل ذلك الفعل لانه واجب عليه والترك يستحيل صدوره من زيد
ونحوه الا بالنية عليه (قوله الذي اقتضى الخ) اشارة الى ان القضاء بمعنى
حاصله ان الاب بمعنى علم والابن بمعنى شفقة وهذا معنى
يتحمل عقلا مع ان الاب لا اختيار له في شفقة (قوله عنها)
اي الشفقة وقوله ان حدث اي تلك الافعال الاختيارية من
الاب والمراد بالشفقة فيها المتعلق للاب لا الاب (قوله فترك)
اي لا اصلح وقوله رعايتها اي لا اصلح (قوله ان تعزلهم)

هذا اعتراض قال (قوله لا الاولاد في كلام الخ) لقائل ان يقول
ليس مراد ذلك القائل ان في كلام المختصر لا الاولاد على ان عدم
المغفرة اصلح كما زعمتم بل مراده ان المختصر جوز ترك الواجب
اذا اقتضت الحكمة تركه حتى جوز ترك عقاب الكفار اذا اقتضت
الحكمة تركه فيعلم من ذلك ان المختصر يجوز ترك الاصلح
اذا اقتضت الحكمة تركه لا فرق بينهما فافهم (قوله ولا يسلم
فمعنى كلامه الخ) اي ولا يسلم ان عدم المغفرة اصلح الخ (قوله
على ذلك التقدير المحال) وهو تقدير مغفرة الكفار فانها
محال عند المعتزلة وعلى تقدير وقوع هذا المحال يكون المغفرة
اصلح فان المحال قد يستلزم المحال على ما هو المشهور (قوله
ولا يسلم فالتجويز الخ) اي ولا يسلم ان المغفرة المستلزمة اصلح
على ذلك التقدير المحال فتجويز مغفرة الكفار على تقدير
وقوعها لا ينافي استحالة ذلك التجويز لان المعلق بالمحال
يجوز ان يكون محالا (قوله ولا يسلم فالكلام الخ) اي ولا يسلم
ان تجوز مغفرة الكفار ينافي استحالة ذلك التجويز حتى انه لا
يكون محالا فالكلام مع جمهور المعتزلة دون المختصر وجوز
مغفرة بتجويز عقلا (قوله فلما اجيب) هذا اعتراض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)